المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

قواعد المسؤوليّة الجزائيّة لجرائم تطبيقات الذكاء الاصطناعي

اعداد: الرائد حسين محمد عساف

2025

الملخص

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا هائلًا في مجال الذكاء الاصطناعي، ما أدى إلى ظهور تحديات قانونية جديدة تتعلق باستخداماته وتأثيراته المختلفة، لاسيما في الجرائم التي قد تُرتكب باستخدامه. يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني لجرائم الذكاء الاصطناعي، مع تسليط الضوء على الإشكاليات المرتبطة بمساءلة هذه التقنية وتحديد الجهات المسؤولة عن الأفعال غير المشروعة الناجمة عنها. وبذلك يتناول البحث في محوره الأول ماهية الذكاء الاصطناعي، من حيث تعريفه، ومجالات استخدامه، والإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكمه. وفي المحور الثاني، يركز البحث على تحليل المسؤولية الجزائية في الجرائم التي تتم بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع بيان مدى إمكانية إسناد المسؤولية الجزائية إلى هذه الأنظمة أو تحميلها للأشخاص المتحكمين بها، مثل المطوّرين والمبرمجين والمستخدمين النهائيين.

كما يناقش البحث الآراء الفقهية والتشريعية حول إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة، وذلك على ضوء التطورات القانونية في بعض النظم القانونية، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ في وضع إطار قانوني أولي لتنظيم مسؤولية الذكاء الاصطناعي. ويخلص البحث إلى أن القواعد القانونية التقليدية غير كافية للتعامل مع الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، ممّا يستدعي ضرورة تطوير تشريعات خاصة لتنظيم استخداماته وضبط مخاطره، فضلاً عن وضع آليات قانونية لمساءلة المتورطين في الجرائم الناجمة عنه. كما يوصي البحث بضرورة التعاون الدولي لوضع معايير موحّدة بشأن المسؤولية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية والأسلحة الذاتية التشغيل.

الكلمات المفتاحية: تطبيقات ذكية، تكنلوجيا المستقبل، منظومة رقمية، إستراتيجية رقمية، أمن وقائي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

Criminal Liability Rules for Artificial Intelligence Application Crimes

Prepared by: Major Hussein Muhammad Assaf

Abstract

In recent decades, the world has witnessed a remarkable advancement in artificial intelligence (AI), leading to new legal challenges regarding its uses and impacts, particularly in crimes committed through AI applications. This research aims to explore the legal framework governing AI-related crimes, highlighting the challenges of holding AI systems accountable and identifying the responsible parties for unlawful acts committed using these technologies. The first section of this study examines the nature of AI, including its definition, areas of application, and the regulatory and legal framework governing its use. The second section analyzes the criminal liability associated with AI-related crimes, assessing the extent to which legal responsibility can be attributed to AI systems themselves or to individuals involved in their development, programming, and usage.

Furthermore, the research discusses legal and scholarly perspectives on granting AI systems independent legal personality in light of legislative developments in various legal systems, particularly within the European Union, which has begun formulating an initial legal framework to regulate AI accountability. The study concludes that traditional legal frameworks are insufficient to address crimes resulting from AI applications, necessitating the development of specialized legislation to regulate AI use and mitigate its risks. It also recommends enhancing international cooperation to establish unified legal standards for AI accountability, particularly concerning cybercrimes and autonomous weapon systems.

Keywords: (Smart Applications), (Future Technology), (Digital System), (Digital Strategy) are (Preventive Security).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

المقدمة

إن استيعاب عملية التعلم المبرمج وفهمها يُعد مسألة عقلية ترتبط بالحكمة، وهي ميزة ينفرد بها البشر، في حين أن الآلة لا تتعلم إلا وفق ما تمت برمجتها عليه (بقدي وبوهاني، 2021، ص9)، وقد أصبح الذكاء الاصطناعي يتجلى في أشكال متعددة كانت في الماضي مجرد خيال علمي، حتى بات الاعتماد على الأنظمة الآلية يشكل بديلاً فعليًا للجهود البدنية البشرية (يحي، 2020، ص57) .

في الواقع، تعود جذور الأبحاث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي إلى أربعينات القرن الماضي، حيث بدأت مع انتشار الحاسبات واستخدامها. وفي بداية الخمسينات، تركز الاهتمام على دراسة الشبكات العصبية، ثم انتقل التركيز خلال السبعينات إلى تطوير النظم المبنية على تمثيل المعرفة. ومع إعلان المشروع الياباني الذي تبنى مفهوم الجيل الخامس للحاسبات، شهدت بحوث الذكاء الاصطناعي طفرة كبيرة مع بداية الثمانينات .

وُلد الذكاء الاصطناعي رسميًا في مؤتمر "دارتموث" عام 1956 [1] على يد مجموعة من العلماء المتخصصين في مجال الحوسبة. ومنذ ذلك الحين، أصبح الذكاء الاصطناعي يمثل حجر الأساس في تطوير تقنيات وتطبيقات مستقبلية تهدف إلى إنشاء شبكات عصبية قادرة على التفكير، وآلات تمتلك القدرة

[1] – جاء تعريف الذكاء الإصطناعي للمرة الأولى في وقائع المؤتمر : " كل وجه من أوجه التعليم أو أي سمة أخرى من الذكاء يمكن من حيث المبدأ وصفها بدقة لدرجة أنه بالإمكان صناعة آلة تحاكي ذلك الذكاء ... حاليا ، يمكن العرض الاساسي لمسألة الذكاء الاصطناعي في صنع آلات قادرة على التصرف بطريقة يمكن وصفها بالذكية في حال ما قام بها الإنسان":ياسر محمد اللمعي، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الإصطناعي ما بين الواقع والمأمول– دراسة تحليلية إستشرافية– بحث مقدم الى مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية للذكاء الإصطناعي وتكنلوجيا المعلومات 23– 24 مايو 2021، كلية الحقوق– جامعة المنصورة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية– عدد خاص بالمؤتمر السنوي الدولي العشرون، ص. 828.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

على التعلم التلقائي والإبداع خيرة وانوار. ويُعد الذكاء الاصطناعي مصطلحًا شاملاً يشمل جميع التطبيقات التي تؤدي مهام معقدة تتطلب عادةً وقتًا وجهدًا كبيرين من الكادر البشري، ولكن بفضل هذه التقنيات، يمكن تنفيذها بسهولة وفي وقت قصير.

وقد تم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات، بما في ذلك التجارة، والاقتصاد، والطب، والأمن، ويُعد المجال الأمني الأكثر أهمية، لا سيما في إطار الأمن الوقائي، حيث تعتمد الأجهزة الأمنية على تحليلات متقدمة وخوارزميات محددة تُطبَّق على بيانات مستخرجة من سجلات الشرطة، بهدف التنبؤ[2] بأنماط الجرائم المحتملة في المستقبل (مرعي، 2022، ص246). ومع التطور التكنولوجي السريع في مجال تصنيع وتطوير الأسلحة، أصبح من الضروري دراسة تحريم هذه الأنواع الجديدة من الأسلحة وفق كل حالة على حدة (الديب، 2021، ص 17). وتُعد الأسلحة ذاتية التشغيل أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تمثل نقلة نوعية في استبدال العنصر البشري المقاتل بنظير آلي قادر على الاشتباك، وإطلاق النار، واستخدام السلاح، مع تحديد أهدافه استنادًا إلى برامجه الخاصة (الديب وعمر، 2021، ص32).

[2] – التنبؤ هو التخطيط ووضع الإفتراضات حول أحداث المستقبل بإستخدام تقنيات خاصة عبر فترا ت زمنية مختلفة وبالتالي فهو العملية التي يعتمد عليها المديرون أو متخذو القرارات في تطوير الإفتراضات حول اوضاع المستقبل: محمد عبد الحكيم محمد أبو النجا، دور الإستراتيجيات الأمنية لمواجهة جرائم الذكاء الإصطناعي وتكنلوجيا المعلومات، بحث مقدم الى مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية للذكاء الإصطناعي وتكنلوجيا المعلومات، 23-24 مايو 2021، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون، ص. 962.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

أصبحت التكنولوجيا أداة أساسية تمكّن الدول من تحقيق التقدم والازدهار، حيث باتت ركيزة أساسية في مسار التطور الحضاري. وتُعد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة [3]والمملكة العربية السعودية[4] من أوائل الدول العربية التي تبنّت نهجًا استراتيجيًا لتطوير منظوماتها الرقمية، من خلال دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن خططها المستقبلية. ويأتي ذلك في إطار سعيهما إلى تعزيز البُنى التحتية التكنولوجية، بما يسهم في تحقيق تحول رقمي شامل يدعم مختلف القطاعات الحيوية.

ومع ذلك، فإن هذا التطور والإبداع في تنفيذ العمليات المعقدة لا يخلو من التحديات والمخاطر، إذ قد يخرج الذكاء الاصطناعي عن نطاق السيطرة، سواء من خلال استغلاله من قبل مبرمجيه وصانعيه لارتكاب الجرائم[5]، أو بسبب تنامي قدرته على اتخاذ القرارات والتصرف بتلقائية (الشريفي، 2023، ص5). ويزداد الأمر تعقيدًا مع التحولات السريعة في التكنولوجيا، حيث انتقل العالم من عصر تكنولوجيا المعلومات(IT) ، الذي مكّن المجرمين من ارتكاب الجرائم عبر الحواسيب، إلى عصر جرائم البيانات(DT) ، ثم إلى عصر

[3] – أنشات الإمارات العربية وزارة خاصة بالذكاء الإصطناعي عام 2017 ، وقد حددت دولة الإمارات عدة أهداف ضمن إستراتيجيتها لعام 2023 نذكر منها: ترسيخ مكانة الدولة كوجهة للذكاء الإصطناعي، إعتماد الذكاء الإصطناعي في مجال خدمات المتعاملين لتحسين مستوى المعيشة وآداء الحكومة، إستقطاب وتدريب المواهب على الوظائف المستقبلية التي سيمكنها الذكاء الإصطناعي..: إستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2023، تاريخ الإطلاع 2023/02/09. (https://ai.gov.ae/ar/strategy/)

[4] – قامت المملكة العربية السعودية بإستحداث "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي– سدايا" عام 2020، التي تهدف الى تحديد التوجه الاستراتيجي للبيانات والذكاء الاصطناعي والإشراف على تحقيقه عبر: حوكمة البيانات، وتوفير الإمكانات المتعلقة بالبيانات والقدرات الاستشرافية، وتعزيزها بالابتكار المتواصل في مجال الذكاء الاصطناعي: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي، تاريخ الإطلاع 2023/02/09. (https://sdaia.gov.sa)

[5] – يُمكن تعريف الجريمة بأنها "كل فعل أو إمتناع يقرر له القانون جزاءً في صورة عقوبة أو تدبير إحترازي مما ينص عليه قانون العقوبات (عالية والدرويش، 2023، ص 164).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

الذكاء الاصطناعي(AI) ، الذي يتيح إمكانية ارتكاب الجرائم من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوتات (اللمعي، 2021، ص823). وتتفاقم خطورة هذه الظاهرة في ظل غياب تشريعات واضحة تنظم المسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي تدخل المشرعين لوضع أطر قانونية تحكم هذا المجال المتسارع التطور .[6]

إشكالية البحث وتساؤلاته

في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي وتزايد استخدامه في مختلف المجالات، تبرز تساؤلات قانونية جوهرية تتعلق بالمسؤولية الجزائية عن الجرائم المرتكبة من خلاله، خاصة في ظل غياب تشريع خاص ينظم هذا المجال. وعليه، تتمثل الإشكالية الرئيسية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في:

هل يمكن إعمال قواعد المسؤولية الجزائية في مواجهة تطبيقات الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي يتم ارتكابها من خلاله في ظل عدم وجود تشريع خاص به؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي تسلط الضوء على الجوانب المختلفة لهذه القضية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

[6] – خاصةً وأن الإقتراح بقانون الذي قدم إلى مجلس الشيوخ الفرنسي في صيف العام 2020 بشأن إصلاح نظام المسؤولية لم يتضمن أى إشارة إلى الذكاء الاصطناعي: (عبد اللطيف، 2021، ص 4).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

1. **هل للذكاء الاصطناعي شخصية قانونية؟**

- هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي ككيان قانوني مستقل يتحمل المسؤولية عن أفعاله؟
- ما هي الحدود الفاصلة بين مسؤولية الذكاء الاصطناعي ومسؤولية مستخدميه أو مبرمجيه؟

2. **ما مدى كفاية النصوص القانونية التقليديّة لمواجهة الجرائم الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟**

- هل يمكن للقوانين التقليدية معالجة التحديات القانونية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي؟
- ما مدى توافق القوانين الجنائية الحالية مع الطبيعة الفريدة للجرائم الناجمة عن الذكاء الاصطناعي؟

3. **ما هو دور المجتمع الدولي في مواجهة الجرائم الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟**

- ما مدى ضرورة وضع اتفاقيات دولية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي تنسيق الجهود للحد من الجرائم التي قد تنجم عن استخدام هذه التقنيات المتقدمة؟

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

هذا ما سنجيب عليه من خلال التقسيم التالي:

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: قواعد المسؤولية الجزائية في جرائم الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: ماهية الذكاء الإصطناعي:

تُعدّ القواعد القانونية أداة لتنظيم المجتمع وسلوكيات أفراده، وهي في تطور مستمر استجابة للتحولات الاجتماعية والتكنولوجية. وفي هذا السياق، برز الذكاء الاصطناعي باعتباره ابتكارًا حديثًا في عالم التكنولوجيا، مستمدًا من الفكر البشري الخلّاق الذي نجح في تطوير أنظمة قادرة على محاكاة السلوك البشري في مجالات متعددة.

وقد أدى التطور السريع للذكاء الاصطناعي إلى إعادة صياغة مفاهيم الحروب الحديثة، حيث لم تَعُد الحروب تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا المتقدمة. فمن خلال الذكاء الاصطناعي، باتت الدول قادرة على تعزيز قدراتها في السيطرة على البنى التحتية الحيوية للخصوم، وتعطيل منظومات أسلحتهم المتقدمة، واستخدام الخوارزميات في التشويش على الأقمار الصناعية، واتخاذ قرارات حربية وهجومية بناءً على تحليلات آنية (العوفي، 2021، ص780). وهذه

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

التطورات التقنية تفرض تحديات جديدة أمام القانون، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية تطبيق القواعد القانونية التقليدية على الأنظمة الذكية ذاتية التشغيل.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري دراسة الإطار القانوني الذي يحكم الذكاء الاصطناعي من خلال تناول محورين رئيسيين:

1. **تعريف الذكاء الاصطناعي:** استعراض مفهوم الذكاء الاصطناعي، وتطوره، وآليات عمله، والفرق بين الذكاء الاصطناعي القابل للبرمجة والذكاء الاصطناعي القادر على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات.

2. **القواعد التنظيمية للذكاء الاصطناعي:** تسليط الضوء على الأطر القانونية الحالية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، ومدى كفايتها لمواجهة التحديات الناشئة عن توظيفه في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، مع الإشارة إلى الجهود الدولية المبذولة لوضع تشريعات تنظم استخدامه بما يضمن التوازن بين التطور التكنولوجي والمسؤولية القانونية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتعريفه:

يُعتبر الذكاء الاصطناعي فرعًا من فروع علم الحاسوب، وهو الركيزة الأساسية للرقمنة الحديثة، حيث يعتمد على تقنيات متطورة لمحاكاة الذكاء البشري بطرق مستقلة ومتطورة. ونظرًا للتقدم المستمر في هذا المجال، ظهرت محاولات متعددة لتعريف الذكاء الاصطناعي من زوايا مختلفة، تتراوح بين الجوانب التقنية والوظيفية.

وقد عرّف بعض الباحثين الذكاء الاصطناعي بأنه "**علم وهندسة صنع الآلات الذكية، والقدرة على تحليل البيانات الخارجية بدقة، والتعلم منها، وتوظيف تلك المعرفة لتحقيق أهداف محددة من خلال آليات تكيف مرنة** [7]". ورغم وجاهة هذا التعريف، إلا أنه يُؤخذ عليه تركيزه على الجانب التقني للآلة، دون التطرق إلى مدى استقلاليتها في اتخاذ القرارات أو تنفيذ المهام دون تدخل بشري مباشر.

بعبارة أخرى، فإن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على برمجة الآلات للقيام بوظائف محددة، بل يشمل تطوير أنظمة قادرة على التعلم الذاتي، والتكيف مع البيئات المختلفة، واتخاذ قرارات بناءً على تحليل البيانات والمعطيات المتاحة. ولهذا، فإن تعريف الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون ثابتًا، بل هو متغير وفقًا للتطورات التقنية التي تشهده، والوظائف التي يتمكن من أدائها بمرور الزمن.

[7] – وضع الفيلسوف الفرنسي بول فاليري في بداية القرن التاسع عشر أول طرح فعلي لإشكالية الذكاء الإصطناعي ومستقبل الآلة حيث قال بأن "كل إنسان هو في طور التحول ليصبح آلة، بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول الى إنسان": (قمورة وكروش، 2018).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

يُعرف الذكاء الاصطناعي وفقًا لتعريف **الأكاديمية القرشية** بأنه "مجموعة من الخصائص التي تجعل بعض أنظمة الكمبيوتر المتطورة للغاية أقرب إلى الدماغ البشري ."يشير هذا التعريف إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على محاكاة العمليات الذهنية البشرية مثل التعلم، الاستنتاج، والتكيف، مما يجعله يعمل بطريقة تحاكي الدماغ البشري في تنفيذ المهام المعقدة (Guinchard, 2018, p1068). وبذلك، فإن **الذكاء الاصطناعي (AI)** يُعتبر العلم الذي يهدف إلى منح الآلات القدرة على اتخاذ القرارات والتصرف بذكاء من خلال محاكاة السلوك البشري وأساليب التفكير.

وفي محاولة أخرى لتعريف الذكاء الاصطناعي، وُصف بأنه "محاولة لجعل الآلات الذكية تسلك السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، والذي يتطلب التفكير، والسمع، والتفهم بأسلوب منطقي ومنظم لتنفيذ مهام محددة مع منحها قدرًا من الاستقلالية والإدراك"(الشكري والشريفي، 2023، ص20)، غير أن هذا التعريف، رغم إشاراته المهمة إلى الاستقلالية، فإنه ربط الإدراك بالاستقلالية، وهو أمر يثير جدلًا فلسفيًا وقانونيًا، حيث إن **الإدراك** هو صفة خاصة بالكائن البشري ولا يمكن نسبتها إلى الآلة. فالحركة المنظمة واتخاذ القرارات والتفاعل مع البيانات تتم وفقًا لخوارزميات مبرمجة مسبقًا، وليست ناتجة عن وعي أو قصد ذاتي، وهو ما يُشكل فارقًا جوهريًا بين السلوك البشري والذكاء الاصطناعي. فالإدراك هو الوعي بنتائج الفعل، ويُعدّ جوهر تحقق الإرادة المكونة للقصد الجرمي، وهو الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الجزائية في القوانين التقليدية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

وقد عرّف بعض الباحثين الذكاء الاصطناعي بأنه "القدرة على اكتساب المعرفة وتطبيقها في أنظمة صنعها الإنسان، بحيث يقوم الذكاء الاصطناعي بمحاكاة السلوك البشري وتطوير أنظمة قادرة على تحقيق درجة من الذكاء الإنساني أو حتى التفوق عليه (العدوان، 2021، ص151). هذا التعريف يُبرز العلاقة بين الذكاء والتعلم، حيث أن **الذكاء ليس مجرد تنفيذ للأوامر، بل هو القدرة على فهم الحالات والظروف المتغيرة والتكيف معها** .ويُطلق مصطلح "الاصطناعي" على الأشياء التي نشأت نتيجةً لنشاط الإنسان، مما يُميّزها عن الظواهر الطبيعية التي تحدث دون تدخل بشري (خوالد، 2019، ص11).

التعريف القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي

في إطار الجهود المبذولة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وضعت **المفوضية الأوروبية** تعريفًا شاملاً له، مشيرةً إلى أنه "يمثل جملة أنظمة تُظهر سلوكًا ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات المناسبة، إما عبر برامج حاسوبية، أو من خلال أنظمة التعرف على الكلام والوجه، وغيرها من التقنيات المتقدمة. تُصمم هذه البرمجيات للتفاعل مع البيئة الرقمية ومعالجة البيانات المهيكلة وغير المهيكلة، مما يمنحها القدرة على التعلم الآلي، والتخطيط، والاستدلال، والبحث، وتمثيل المعرفة."(خوالد، 2019، ص262).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

أهمية وضع إطار قانوني للذكاء الاصطناعي

يتضح من خلال هذه التعريفات أن الذكاء الاصطناعي ما زال يغلب عليه الطابع التقني، حيث لم يُتناول بعد في إطار تشريعي خاص وشامل. وما هذه المحاولات التعريفية المختلفة إلا خطوات أولية نحو تحديد إطار قانوني ينظم الذكاء الاصطناعي، خاصةً في ظل تطوره المتسارع.

الاهتمام القانوني بهذا المجال لا يقتصر على إيجاد تعريفات دقيقة له، بل يشمل أيضاً تطوير تشريعات لمواجهة المخاطر المحتملة المرتبطة بتطبيقاته، خصوصًا فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية عن أفعاله.

ومن هذا المنطلق، سنتناول في الفرع التالي "القواعد التنظيمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي"، كمحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة حول كيفية التعامل القانوني مع هذه التقنية المتطورة.

الفرع الثاني: الأطر التنظيمية والقوانين الحاكمة للذكاء الاصطناعي:

يُعد الذكاء الاصطناعي مفهومًا حديثًا يتميز بطبيعته الخاصة، خصوصًا فيما يتعلق بقدرته على التعلم المستمر، حيث يمتلك القدرة على تعديل أفعاله وقراراته استنادًا إلى تحليل المعطيات وربطها ببعضها البعض. وهذا يعني أنه لا يبقى مقيدًا فقط بالأوامر أو البرامج التي تم تصميمه عليها في الأصل، بل يستطيع تطوير استجاباته بناءً على البيانات الجديدة التي يتلقاها. ومع ذلك، فإن التعلم في حد ذاته ليس الهدف الأساسي، بل الأهم هو الطريقة التي يتم بها تطبيق هذا التعلم في سياق اتخاذ القرارات أو تنفيذ المهام

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

المعقدة، وهو ما يجعل الذكاء الاصطناعي يتجاوز مجرد كونه أداة برمجية، ليصبح نظامًا قادرًا على التكيف والتطور بمرور الوقت(فريدة، 2020، ص159).

يتميّز الذكاء الاصطناعي بقدرته الفائقة على التنبؤ والتكيف (إبراهيم، 2022، ص 37)، إذ يمكنه تصحيح الأخطاء الإملائية تلقائيًا، كما يفعل عند إدخال النصوص في التطبيقات المختلفة، أو التنبؤ بما سيكتبه المستخدم بناءً على أنماط استخدامه، كما هو الحال في محرك البحث .Google كذلك، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تقديم أفضل الاقتراحات للمستخدمين، سواء عبر توفير أفضل أو أقصر الطرق الممكنة في تطبيقات الملاحة مثل Google Maps، أو عبر أنظمة التوصية في مختلف المنصات الرقمية.

يعتمد الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات واستخلاص الأنماط، مستندًا إلى مهارات وقدرات معرفية مشابهة لتلك التي يمتلكها الإنسان، مثل القراءة، التحليل، والاستنتاج .لكنه يختلف عن الذكاء البشري في كونه ذكاءً كمّيًا تراكميًا جمعيًا، يتفوق – إلى حدٍّ كبير – على المخزون المعرفي الفردي للعقل البشري. ومع ذلك، ورغم استقلاليته في معالجة البيانات، يبقى الذكاء الاصطناعي ذكاءً غير عاقل أو مدرك، حيث يفتقر إلى الفهم الواعي والإدراك الذاتي، مما يجعله غير مكتمل مقارنةً بالعقل البشري (الخطيب، 2020).

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بقدرتها الفائقة على الوصول إلى كميات هائلة من البيانات التي يتم إدخالها إليها مسبقًا، مما يمنحها قدرة استقلالية تتيح لها استخلاص نتائج أو اتخاذ قرارات استنادًا إلى البيانات المخزنة. وتكمن الميزة الفارقة بين الذكاء الاصطناعي والأنظمة الإلكترونية التقليدية في أن الأولى يمكنها اتخاذ قرارات غير متوقعة بناءً على تحليل البيانات، بينما تعتمد الأنظمة التقليدية على

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

خوارزميات ذات مخرجات متوقعة .ومع ذلك، فإن جودة هذه البيانات تلعب دورًا محوريًا في دقة قرارات الذكاء الاصطناعي، ما يستلزم إشرافًا بشريًا مستمرًا لضمان عدم الوقوع في أخطاء جسيمة.

على سبيل المثال، يُعتبر برنامج Watson من الإنجازات الرائدة في المجال الطبي، حيث أثبت سرعته وفاعليته في اكتشاف الأورام، فضلاً عن قدرته على تقديم توصيات علاجية مماثلة لتلك التي يوصي بها الأطباء المختصون. ومع ذلك، فإن استناد الذكاء الاصطناعي إلى قواعد بيانات طبية واسعة لا يجعله معصومًا من الخطأ، مما قد يؤدي إلى تشخيصات غير دقيقة أو قرارات علاجية غير ملائمة. لذا، هناك مخاوف من أن ينقاد الأطباء والمرضى بشكل غير واعٍ نحو تشخيصات الذكاء الاصطناعي، خاصةً إذا تم الاعتماد عليه كبديل عن القرار البشري الطبي بدلاً من اعتباره أداة مساعدة.

في هذا السياق، أكد البرلمان الأوروبي في قراره الصادر عام 2019 على ضرورة عدم السماح للمستخدمين بالاعتماد الكلي على تشخيصات الذكاء الاصطناعي، مشددًا على أن دوره يجب أن يظل داعمًا لقرارات الأطباء، وليس بديلاً عن سلطتهم التقديرية في التشخيص والعلاج (اندرادي، 2021، ص4).

ورغم أن هذا القرار يُشير إلى المسؤولية المدنية القائمة على التعويض عن الأضرار الناجمة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، إلا أنه يُعد خطوة أساسية ومهمة نحو وضع إطار قانوني شامل يُنظم المسؤولية الجزائية، خاصةً في الحالات التي يكون فيها للذكاء الاصطناعي دور مباشر في إلحاق الأذى أو التسبب في الوفاة نتيجة قرارات خاطئة اتخذها.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

وقد بدأ الاهتمام بوضع تنظيم قانوني لمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي من خلال ما عُرف بـ "قوانين الروبوتات الثلاثة"، التي تُعتبر محاولة أولى لوضع ضوابط لكيفية برمجة وصنع وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهي (مرعي، 2022، ص299):

1. مبدأ عدم الإيذاء أو السماح به: ويعني ضمان السلامة خلال جميع مراحل التصنيع والتشغيل والإيقاف لأي نظام ذكاء اصطناعي.
2. مبدأ سيطرة الإنسان على أنظمة الذكاء الاصطناعي: ويقضي بضمان عدم خروج تقنيات الذكاء الاصطناعي عن سيطرة الإنسان، بحيث لا يُسمح لها باتخاذ قرارات مستقلة إلا تحت إشراف مختصين في المجال.
3. مبدأ التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمحافظة على بقائها: بشرط ألا يتعارض ذلك مع المبدأين السابقين، أي أن يتم تطويرها بما يخدم الإنسان ويحافظ على البيئة، مع مراعاة الضوابط اللازمة لضمان عدم تجاوزها الحدود المرسومة لها.

في المبدأ، تبدو هذه القوانين منطقية وعملية، حيث تُراعي الجانب التقني وتُؤكد على ضرورة إبقاء السلطة بيد البشر، فضلًا عن توجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة البشرية .ومع ذلك، تُطرح تساؤلات جوهرية:

- هل يتم الالتزام بهذه القوانين التنظيمية في كل مرة يتم فيها استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي؟
- هل تخضع هذه القوانين للرقابة؟ وهل هناك جزاء قانوني عند عدم الامتثال لها؟
- هل هذه القوانين ملزمة فعليًا، أم أنها مجرد إرشادات تنظيمية لا ترقى إلى مستوى التشريع القانوني؟

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

كل هذه الأسئلة تبرز في ظل غياب تشريع قانوني شامل ومُلزم خاص بتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، لا يُمكن إنكار الجهود التي يبذلها البرلمان الأوروبي، لا سيما من خلال اقتراحه تشريعًا موحدًا في عام 2018 لتنظيم الجوانب القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي. ويهدف هذا التشريع إلى إقرار قواعد المسؤولية المدنية بشأن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة، مع التمهيد لفكرة الاعتراف بشخصية قانونية مستقلة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن تحميلها المسؤولية عن قراراتها المستقلة.

ولما كان القانون الوضعي هو الإطار القانوني الواجب التطبيق في ظل غياب تشريع خاص يُنظم عمل أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، فقد أوصى البرلمان الأوروبي في عام 2019 بضرورة إعادة النظر في البنية التشريعية الحالية، بما يضمن مواءمتها مع الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعي، لا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية عن الأفعال الصادرة عن هذه الأنظمة.

ويُعد هذا التوجه خطوة أساسية نحو إيجاد إطار قانوني أكثر شمولًا ودقة، بحيث يأخذ بعين الاعتبار القدرة المتزايدة للذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات مستقلة، وما يترتب على ذلك من تحديات قانونية، خاصة في حالات ارتكاب الجرائم أو التسبب في الأضرار.

وانطلاقًا من ذلك، يتطلب الأمر بحث قواعد المسؤولية الجزائية في الجرائم الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الثاني من هذه الدراسة، بهدف تحليل مدى إمكانية تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية الجزائية على هذه التقنية الحديثة، وتحديد الإطار القانوني المناسب لمساءلة الذكاء الاصطناعي عن أفعاله.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية في الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي:

على الرغم من الاستخدامات الإيجابية للذكاء الاصطناعي في تسهيل حياة البشر وتطوير العديد من المجالات مثل الطب، الصناعة، التجارة، والعسكرية، إلا أن هناك مخاطر جدية مرتبطة بإمكانية استغلاله في تنفيذ أعمال إجرامية دون تدخل بشري مباشر[8]. فقد أضحى بالإمكان توظيف أنظمة أسلحة ذاتية[9]، التشغيل تتمتع بقدرات تقنية متقدمة، ما يمنحها قدرة ذاتية على التعلم واتخاذ القرارات في مواقف مختلفة، تمامًا كما يفعل الإنسان البشري.

وهذا التطور التكنولوجي يثير إشكاليات قانونية تتعلق بـ مسؤولية الذكاء الاصطناعي عن ارتكاب الجرائم، ومدى إمكانية إخضاعه للمساءلة الجزائية، إضافةً إلى التساؤل حول ما إذا كان حظر تصنيع بعض تطبيقاته يشكل عرقلة للتقدم العلمي أو مجرد إجراء وقائي ضروري لحماية البشرية .[10]

---

[8] – إزدات مخاوف الدول من عسكرة الفضاء الرقمي فبدأت بتطوير قدراتها الهجومية الرقمية في ظل السباق نحو التسلح الرقمي على أساس المعاملة بالمثل من الناحية الإستراتيجية، وبات الإستخدام الضار لتكنلوجيا المعلومات وسيلةً لتحقيق الأهداف الإنتقامية والعسكرية والسياسية (العوفي، ص. 792).

[9] – يُشير مصطلح "أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة" في منظور البرلمان الأوروبي الى أنظمة الأسلحة التي تفتقر الى سيطرة بشرية حقيقية على المهام الحرجة للإختيار والهجوم على الأهداف الفردية، في حين أن عدداً غير محدد من الدول سوف تشغّل البحث والتطوير على أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة،والتي هي صواريخ قادرة على إختيار أهدافها أو الآلات مع المهارات المعرفية لتحديد من يهاجم، "متى، وأسين" في حين أن النظم غير المستقلة بما في ذلك "الآلي التحكم فيها عن بعد أوتشغيلها عن بعد" لا ينبغي مساواتها بأنظمة الأسلحة الفتاكة ذات التحكم الذاتي، في حين أن أنظمة الأسلحة الفتاكة يُمكن أنتُغيّر – بشكل جذري– كيفية شن الحرب وإطلاق العنان لسباق التسلح الجامح وغير المقيّد: (الديب، ص. 50).

[10] – تُعدّ القدرة على إتخاذ القرارات المنفردة من الخصائص الخطرة التي يتميّز بها الذكاء الإصطناعي، فقد أظهر أحد مستخدمي برنامج Microsoft أن النظام الدردشة الآلي الخاص بهذا البرنامج قد هدده بنشر بياناته الخاصة للعامة، وتشويه سمعته، وإرسال عنوان الآي بي الخاص فيه وموقعه

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

انطلاقًا من ذلك، سنقوم بتحليل أساس المسؤولية الجزائية في جرائم الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة مدى انطباق العناصر التقليدية للمسؤولية الجنائية على هذه التقنية في الفرع الأول تحت عنوان "أساس المسؤولية الجزائية في جرائم الذكاء الاصطناعي". ثم سنتناول في الفرع الثاني مسألة مسؤولية صانعي التطبيقات ومبرمجيها، عبر بحث الإطار القانوني لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة، وذلك تحت عنوان "الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي."

الفرع الأول: الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية في جرائم الذكاء الاصطناعي:

تقوم المسؤولية الجزائية، وفقًا للمبادئ القانونية التقليدية، على عنصري الإدراك والإرادة، حيث يُشترط أن يكون الفاعل مدركًا لطبيعة فعله ومختارًا له، مما يستلزم توافر الأهلية الجزائية التي تتيح مساءلته عن أفعاله. فالوعي والإدراك يسمحان بتمييز الطابع غير المشروع للفعل، وهو ما يُعدّ أساسًا لتحمل المسؤولية الجنائية[11].

غير أن هذا المبدأ يواجه تحديًا جوهريًا في حالة ارتكاب جريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي، حيث لا يُمكن بسهولة نسبة الإرادة الحرة أو الوعي القانوني إلى نظام يعمل بآلية مبرمجة، ويتخذ قراراته بناءً على البيانات

للجهات الرسمية في حال قيام المستخدم بمحاولة إيقاف النظام، وهذه تُعد سابقة خطيرة تستدعي إعادة النظر بالطريقة التي تتم فيها برمجة هذه الآلات لا سيما من جهة إنتهاك الخصوصية أو التهديد بنشر البيانات الشخصية.

[11] – المسؤولية الجزائية هي صلة الوصل بين الجريمة والجزاء، وتُعدّ بهذه الصفة الشرط الأساس لإستحقاق الجزاء، وهذا يعني أنه عند وقوع جريمة ينص عليها قانون العقوبات، لا يجب التسرع وتقرير الجرم فوراً، وإنما يتعيّن التدرج في البحث بحيث يجري التحقق أولاً من وقوع الجريمة ونسبتها الى الجاني، ثم التثبت من قيام المسؤولية الجزائية عنها، فإن توافرت إستحق الجاني الجزاء المقرر في القانون، فالأساس المنطقي عن المسؤولية الجزائية هو حرية الإختيار: (عالية والدرويش، 2023، ص. 299 وما يليها).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

المخزنة داخله .إن غياب الأدلة المادية التي تُشير إلى تدخل بشري مباشر في التخطيط أو التنفيذ يُعقد عملية تحديد المسؤولية، ما يثير إشكالية جوهرية حول كيفية تكييف الجرائم المرتكبة عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي.

أهلية المسؤولية الجزائية وغياب الإرادة في الذكاء الاصطناعي

لكي يُسأل شخص جزائيًا عن جريمة، يجب أن تتوافر فيه الأهلية الجزائية، والتي تستلزم القدرة على التمييز واتخاذ القرار بحرية .غير أن هذه الأهلية تختلف عن شرطيّ المسؤولية الجزائية المتمثلين في الوعي وحرية الإرادة، فحتى مع توافر الأهلية، قد يكون الفعل نفسه مُجردًا من الإدراك أو الإرادة، مما يؤدي إلى انتفاء المسؤولية الجزائية عنه (عالية والدرويش، 2023، ص311).

وبناءً على ذلك، فإن المعضلة القانونية تكمن في تحديد المسؤول عن الجريمة عندما يكون مرتكب الفعل هو نظام ذكاء اصطناعي مستقل، لا يخضع لذات المعايير التي يُحاسب بها البشر. فهل يُمكن تحميل مسؤولية الجريمة للمطورين والمبرمجين؟ أم يجب إعادة النظر في إطار المسؤولية الجزائية التقليدي ليشمل الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق المساءلة القانونية؟

هذه التساؤلات تفرض إعادة تقييم القواعد القانونية التقليدية لضمان تحقيق العدالة، مع الحفاظ على التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي ومواجهة المخاطر المحتملة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الجرائم.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

رغم أن بعض الآراء(إبراهيم، 2021، ص40) ترى أن الذكاء الاصطناعي يتمتع بقدرات إدراكية متقدمة، تشمل الإدراك البصري، وإدراك الكلام، والإدراك السمعي، ومعالجة المعلومات، والتعلم، إلا أن هذا الإدراك يظل تقنيًا ومبرمجًا مسبقًا، مما يعني أنه لا يمكن أن يكون أساسًا للمسؤولية الجزائية، خاصة أن الذكاء الاصطناعي يفتقد للإرادة الحرة، وهو ما يشكل إشكالية قانونية جوهرية.

المسؤولية الجزائية بين المذهبين الأخلاقي والنفعي

تقوم المسؤولية الجزائية التقليدية على مذهبين أساسيين(رزق، 1998، ص149-150):

1. المذهب الأخلاقي (القائم على العدالة)

- يشترط هذا المذهب أن يكون الفاعل آثمًا أو مخطئًا ليستحق العقوبة.
- يتطلب أن يكون مدركًا لطبيعة الفعل ومتمتعًا بـ الحرية والإرادة لاختيار ارتكابه.
- لا يمكن تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية وفق هذا المذهب، لأنه يفتقد القدرة على الاختيار الحر، فهو يعمل وفق برمجة مُحددة تحقق رغبة وأهداف صانعيه.

2. المذهب النفعي أو الاجتماعي

- يُنكر هذا المذهب حرية الإرادة، ويرى أن الجريمة يجب أن تُنسب إلى النشاط المادي للفاعل.
- يعتمد العقاب على مبدأ إصلاح الجاني وحماية المجتمع وليس فقط إنزال العقوبة به.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

- ومع ذلك، فإن هذا المذهب لا يمكن تطبيقه بالكامل على الذكاء الاصطناعي، لأن فكرة إصلاح الذكاء الاصطناعي غير منطقية، كما أن المسؤولية هنا يجب أن تشمل المبرمج أو المستخدم الذي يتحكم في برمجة هذه الأنظمة.

التحديات القانونية في تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية

- العديد من القوانين تشترط حرية الإرادة لتحميل الفرد المسؤولية الجزائية، كما هو الحال في القانون الألماني والإيطالي.
- بعض القوانين، مثل القانون اللبناني، تشترط الوعي، حيث تنص المادة 81/2018من قانون المعاملات الإلكترونية والمعاملات ذات الطابع الشخصي على أنه: "لا يُحكم على أحد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة" [(12)].
- هذا يعني أن القوانين الحالية لا يمكنها تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية، نظرًا لعدم امتلاكه الإدراك أو الإرادة، وعدم وجود إطار قانوني يُعالج هذه الإشكالية بشكل واضح.

نحو منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية اعتبارية؟

- تقليديًا، كانت المسؤولية الجزائية مقتصرة على الإنسان، باعتباره الكيان الوحيد القادر على اتخاذ القرارات الواعية.

[(12)] – الفقرة الأولى من المادة 210 من قانون العقوبات اللبناني الصادر بالمرسوم الإشتراعي رقم 340 تاريخ 1943/03/01، الجريدة الرسمية عدد 4104، تاريخ النشر 1943/10/27.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

- مع تطور القانون، امتدت المسؤولية إلى الأشخاص المعنوية (الشركات والمؤسسات) [13]، لأنها قد تُستخدم كستار قانوني لارتكاب الجرائم (سويلم، 2007، ص873). فهل يمكن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية اعتبارية بحيث يصبح بالإمكان تحميله المسؤولية الجزائية عن الجرائم التي يرتكبها؟
- هذا التساؤل يفتح باب النقاش حول ضرورة إعادة النظر في القواعد التقليدية للمسؤولية الجزائية، وصياغة تشريعات جديدة تتناسب مع التطور التكنولوجي السريع، وتضع إطارًا قانونيًا لمساءلة الذكاء الاصطناعي عن أفعاله.

يُظهر تحليل المذاهب القانونية التقليدية أن المسؤولية الجزائية في الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي تتطلب مقاربة مختلفة، نظرًا لعدم امتلاك هذه الأنظمة الإدراك أو الإرادة الحرة .لذا، فإن الحلول التقليدية لا يمكنها التعامل مع هذه الإشكالية، مما يستدعي إعادة النظر في التشريعات، إما من خلال تحميل المسؤولية للجهات التي تطور وتستخدم الذكاء الاصطناعي، أو إيجاد إطار قانوني جديد يمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية جزائية محدودة، تتيح تحميله بعض أشكال المسؤولية وفق ضوابط دقيقة.

[13] – والشخص المعنوي هو مجموعةٌ من الأشخاص تستهدف تحقيق غرض مشترك، أو مجموعة من الأموال تخصص لغرض معين، ويعترف القانون لهذه المجموعة بالشخصية القانونية المقررة للفرد فتصبح أهلاً لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات ، وينظر لها ككتلة مجردة عن الأشخاص الآدميين أو عن العناصر المكونة لها: (بدير وآخرون، 1993، ص. 82)، وفي نفس المعنى: (عالية والدرويش، 2023، ص. 320).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

في الواقع، يعترف القانون لبعض الهيئات التي تتكون من مجموعات من الأشخاص الطبيعيين بشخصية قانونية مستقلة، مما يمنحها إرادة قانونية منفصلة عن إرادة الأفراد الذين يشكلونها .ومع ذلك، فإن حصول الشخص المعنوي على هذه الاستقلالية لا يعني أنه محصن من تجاوز حدود المهام التي وجد لأجلها.

فعلى الرغم من أن المبرر الأساسي لوجود الشخص المعنوي هو قيامه بمهام مشروعة تخدم أهدافه القانونية، إلا أنه قد يتجاوز هذه الحدود ويرتكب أفعالًا غير مشروعة .وهنا، لا يمكن إعفاؤه من المسؤولية لمجرد أنه كيان اعتباري، بل ينبغي أن يخضع للمساءلة القانونية تمامًا كما يُساءل الأشخاص الطبيعيون عن أفعالهم المخالفة للقانون.

ينطبق هذا المفهوم على الذكاء الاصطناعي في حال منحه شخصية قانونية مستقلة، إذ إن استقلاليته لا تعني إعفاءه من المسؤولية في حال ارتكابه أفعالًا تتجاوز نطاق الأهداف التي تمت برمجته لأجلها . وبالتالي، يجب أن يتم تحديد إطار قانوني يضمن عدم استغلال الذكاء الاصطناعي في أعمال غير مشروعة، بحيث يتم تحميل المسؤولية المناسبة إما للنظام نفسه في حال اعتباره كيانًا قانونيًا، أو لصانعيه ومبرمجيه باعتبارهم المسؤولين الفعليين عن تصرفاته (رزق، 1998، ص. 152–153.)

فالمسؤولية الجزائية تقوم على مبدأ شخصية العقوبة، والتي تعني مساءلة الشخص مرتكب الفعل الجرمي عن غيره، فالإنسان هو وحده الذي يتمتع بنعمة العقل ويملك القدرة على حرية الإرادة، أما الحيوان والجماد، فلا

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

مسؤولية جزائية عليهما، ولا يوصف ما ينتج عن حركتهما من حوادث بوصف الجريمة، ذلك أن غير الإنسان ليس مخاطباً بالقاعدة الجزائيّة (عاليه والدرويش، 320).

حتى الآن، لا يعترف القانون الجزائي إلا بنوعين من المسؤولية الجزائية: مسؤولية الشخص الطبيعي ومسؤولية الشخص الاعتباري .ومع ذلك، لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي ضمن أي من هاتين الفئتين، فهو لا يُعدّ شخصًا طبيعيًا لافتقاره إلى الشخصية القانونية التي تمنحه القدرة على تحمل الحقوق وأداء الالتزامات، كما أنه لا يمكن تصنيفه ضمن الأشخاص الاعتبارية التي تتمتع بذمة مالية مستقلة، وحق التقاضي، وموطن قانوني مستقل، وهي خصائص يصعب توافرها في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من الخصائص الفريدة التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي، إلا أنه يفتقر إلى الملكات العقلية والإدراكية، حيث إنه يتكون من مواد فيزيائية بحتة، ويعمل وفق خوارزميات وبرمجيات تتحكم في سلوكياته، وتعتمد على عمليات حسابية منطقية .وبذلك، فإنه يؤدي مهامه وفقًا للبرمجة والتوجيهات التي وضعها المصممون والمبرمجون (الشكري والشريفي، 2023، ص 55)، مما يجعلهم الفاعلين الحقيقيين وراء قراراته وتصرفاته.

وفي ظل التطور السريع للذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة الملحة إلى تنظيم مساءلته قانونيًا، ووضع إطار تشريعي يحدد الضوابط الحاكمة لعملية تصميمه، وبرمجته، وتوظيفه في مختلف المجالات .ويقتضي ذلك تحميل المسؤولية الجزائية للأطراف التي أسهمت في تطويره وتوجيهه نحو ارتكاب أفعال جرمية .بناءً على

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

ذلك، يستوجب البحث في مدى إمكانية مساءلة صانعي ومبرمجي تطبيقات الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي تُرتكب من خلالها، وذلك من خلال دراسة طبيعة الشخصية القانونية المرتبطة بهذه التطبيقات، وهو ما سيتم تناوله في الفرع الثاني من هذا المطلب تحت عنوان "الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي".

بناءً على ما تقدم، يتضح أن تطبيق العقوبات التقليدية على كيان الذكاء الاصطناعي يواجه صعوبة جوهرية، وذلك بسبب التعارض مع مفهوم المسؤولية القانونية ونظام العقوبات .فالهدف الأساسي من العقوبة في القانون هو تحقيق الردع بشقيه: الردع الخاص، الذي يؤثر على المعاقَب نفسه، والردع العام، الذي ينعكس على المجتمع، وهو ما يتطلب وجود شعور وإدراك لدى الجاني.

ونظرًا لأن الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى الوعي والإحساس، فإنه لا يتأثر بالعقوبة كما هو الحال مع الإنسان، مما يؤدي إلى استحالة تحقيق الغاية الردعية المرجوة .كما أن فرض العقوبات التقليدية مثل السجن أو الغرامات يستلزم وجود مسؤولية فردية قائمة على الإرادة والوعي، وهما عنصران لا يتوافران في الذكاء الاصطناعي باعتباره كيانًا غير واعٍ .وبالتالي، يصبح من الصعب اعتباره مسؤولًا قانونيًا أو إخضاعه لنظام العقوبات المعمول به في القوانين التقليدية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

الفرع الثاني: مدى إمكانية إسناد الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي:

نظرًا لعدم إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية طبيعية أو اعتبارية، اتجه بعض الفقه القانوني إلى تبني نظرية "الحزمة للشخصية القانونية"، أو ما يُعرف بـ "نظرية الباقة للشخصية القانونية". تقوم هذه النظرية على إنشاء شخصية قانونية جديدة تكون وسطًا بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، بحيث تتمتع هذه الشخصية بمجموعة من الخصائص والحقوق والالتزامات التي تتناسب مع طبيعة الذكاء الاصطناعي.

وتسعى هذه النظرية إلى إضفاء ما يُسمى بالشخصية الإلكترونية على أنظمة الذكاء الاصطناعي، بحيث تُمنح بعض حقوق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وتُفرض عليها بعض الالتزامات القانونية بما يتلاءم مع طبيعة عملها، وذلك بهدف إيجاد إطار قانوني يحدد مسؤوليتها وضوابط استخدامها (إبراهيم، 2021، ص135).

نظرًا لعدم تنظيم القانون الجزائي لقواعد المسؤولية الجزائية الناجمة عن الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي، ولعدم تمتّع هذا الأخير بالشخصية القانونية التي يتمتّع بها الشخص الطبيعي أو الاعتباري، فقد اعتبره البعض مجرد وسيط بريء لا يمكن مساءلته جزائيًا، حيث يُشبه الأداة التي يستخدمها الجاني في ارتكاب جريمته (القاضي، 2021، ص891). وعليه، يتم تحميل المسؤولية القانونية للمصمّم أو المبرمج أو المشغّل أو المالك.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

في المقابل، يرى اتجاه آخر إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتتصرّف باستقلالية وتتخذ قرارات منفردة، بحيث تقع المسؤولية عن الجرائم المرتكبة على الروبوت نفسه، دون تحميل المصمّم أو المشغّل أو المالك أو المبرمج أي مسؤولية، خصوصًا فيما يتعلّق بالتعويض عن الأضرار اللاحقة بالغير.(عبد اللطيف، 2021، ص. 7).

ويُعزَى ذلك إلى صعوبة تحديد المسؤول عن وقوع الجريمة، إذ تشارك في تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي العديد من الشركات التكنولوجية، حيث تختصّ كل شركة ببرنامج معيّن أو بجزء محدّد من تصميم الآلة، مما يجعل من الصعب إسناد المسؤولية الجزائية إلى شخص بعينه(إبراهيم، 2021، ص 118-119).

لحسم الجدل القائم حول الجهة التي تتحمل المسؤولية، تبنّى البرلمان الأوروبي نظرية "النائب الإنساني المسؤول"، والتي تهدف إلى تطوير قواعد القانون التقليدية التي لا تزال تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد أشياء.

واستنادًا إلى هذه النظرية، لم يعد الروبوت يُعامل كشيء جامد، حيث إن وصف الإنسان المسؤول عنه بالنائب وليس بالحارس أو الرقيب يعكس تغييرًا في النظرة القانونية إليه. فالروبوت، وفقًا لهذا الاجتهاد، هو خادم مطيع للإنسان، لكنه ليس مجرد آلة جامدة أو غير واعية، بل هو كائن آلي ذو منطق بشري أولي، قابل للتطوّر والتعقّل، نتيجة اكتسابه لأنماط السلوك البشري من خلال التقليد التكنولوجي والتعلم المستمر.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

بناءً على نظرية "النائب الإنساني المسؤول"، يمكن تحديد الفئات التي تتحمل المسؤولية عن الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي على النحو التالي (القوصي، 2018 ص. 77 وما يليها):

- المُصنِّع: يُعد مسؤولًا عن العيوب التصنيعية في الروبوتات أو أنظمة الذكاء الاصطناعي التي قد تؤدي إلى ارتكاب جريمة نتيجة خلل في التصنيع أو الإعداد الفني.

- المالك: وهو الشخص الذي يقوم بتشغيل الروبوت أو نظام الذكاء الاصطناعي، سواء لخدمة نفسه أو لخدمة عملائه، وبالتالي يتحمل جزءًا من المسؤولية في حال حدوث خطأ أو ضرر.

- المُستَخدم: وهو الشخص الذي يستخدم الروبوت دون أن يكون مالكًا له، ويُعد مسؤولًا عن الأضرار التي قد تنجم عن سوء الاستخدام أثناء أداء المهام. وقد ذهب البعض إلى اعتبار المستخدم هو المسؤول الفعلي في حال إساءة استخدام هذه التقنيات، حيث يتوجب عليه معرفة طريقة تشغيلها واستخدامها الصحيح، نظرًا لأن الروبوت ليس كائنًا واعيًا يميز بين الخطأ والصواب. ووفقًا لذلك، في حالة الأسلحة الذاتية التشغيل، يكون القائد العسكري هو المسؤول عن أي خطأ أو حادث قد يقع بسبب استخدامها (حلال، 2022، ص. 173).

- المُبرمج: وهو الشخص الذي يقوم بتصميم الأكواد البرمجية التي تتحكم في عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، عبر إعداد التعليمات والخوارزميات باستخدام لغة الآلة. ويكون مسؤولًا عن الجرائم

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

التي قد يرتكبها الذكاء الاصطناعي إذا كان سبب الجريمة يعود إلى خطأ في البرمجة، مثل عدم تحديد الإجراءات المناسبة لمواجهة مواقف معينة أثناء تشغيل النظام[14].

إذا كان كيان الذكاء الاصطناعي مجرد أداة، فإن المسؤولية الجنائية تقع على من يستخدمه في ارتكاب جريمة عمدية، إذ يُعد الجاني الحقيقي هو المُبرمج أو المُستخدم النهائي، بوصفه الفاعل المعنوي في الجريمة. فقد يقوم المُبرمج بتصميم برامج تُستخدم في تنفيذ جرائم عبر الذكاء الاصطناعي، أو يُصدر المُستخدم أوامر لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل توجيه الروبوت لتنفيذ جريمة (إبراهيم، 2021، ص 145-146)، أو تحميل متفجرات على طائرات الدرون لتنفيذ هجوم. في هذه الحالات، يكون الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تنفيذ، بينما يتحمل المستخدم أو المبرمج المسؤولية الجنائية، رغم عدم قيامهما بأي سلوك مادي مباشر، إلا أنهما يُعتبران فاعلين معنويين في الجريمة.

وقد منح المشرّع الأوروبي الروبوتات مكانة قانونية مميزة من خلال وضع ضوابط قانونية للشخصية القانونية، مثل تخصيص لقب وهوية تعريفية لكل روبوت، وإصدار شهادات تأمين، وإنشاء صندوق لتعويض الأضرار المحتملة الناجمة عن الأنشطة القانونية للروبوتات. وفي سياق متصل، تبنّى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي موقفًا مشابهًا، لكنه استخدم مصطلح "الشخص المنقاد "بدلًا من مصطلح "الشخصية

[14] – علماً أنه ليس من الضروري أن يكون المبرمج والمُصنّع والمالك عدة أشخاصاً، فمن الممكن أن يكونوا شخصاً واحداً.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

القانونية"، حيث رأى أن الروبوتات لا تتمتع بشخصية قانونية مستقلة، بل هي كيانات منقادة تتحكم بها جهات بشرية (الشكري والشريفي، 2023، ص. 69–70).

ورغم الجدل المستمر حول تحديد المسؤولية الجنائية الناجمة عن الجرائم التي تُرتكب بواسطة الذكاء الاصطناعي، ورغم غياب تشريع قانوني خاص ينظم مسؤولية هذه الأنظمة، إلا أن الجهود التي يبذلها المشرّع الأوروبي، رغم تركيزها حاليًا على المسؤولية المدنية أكثر من المسؤولية الجنائية، تُعدّ خطوة أولية نحو وضع إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي .وبرأينا، يُعد الذكاء الاصطناعي أداةً يستخدمها الجاني الحقيقي لارتكاب جرائمه، وبالتالي لا يحتاج إلى شخصية قانونية تقليدية، بل إلى نظام قانوني خاص يراعي طبيعته كآلة مبرمجة، بحيث يُحمّل المسؤولية لمن قام بتشغيله أو توجيهه لأعمال إجرامية. فالمسؤولية المدنية القائمة على التعويض ليست كافية بمفردها، وإن كانت خطوة مهمة نحو إقرار تشريع متكامل ينظم الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

الخاتمة:

أدى التطور العلمي والتكنولوجي السريع إلى تغييرات جوهرية في طبيعة الجرائم وأساليب ارتكابها، حيث أصبح بالإمكان استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير أسلحة مستقلة قادرة على تنفيذ هجمات دون الحاجة إلى تدخل بشري. وقد أدى ذلك إلى تحول جذري في موازين القوى العسكرية، حيث أصبح

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

بإمكان الدول التي تمتلك هذه التقنيات فرض سباق تسلح غير تقليدي، مما قد يؤدي إلى تحقيق الانتصارات العسكرية دون خسائر بشرية مباشرة من جانب الجهة المطوِّرة أو المستخدمة لهذه الأنظمة.

نتائج الدراسة

انطلاقًا من البحث والتحليل الذي تم تقديمه، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يختلف أساس المسؤولية الجزائية في الجرائم المرتكبة بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي اختلافًا جوهريًا عن الجرائم التقليدية، نظرًا لغياب الإدراك والنية الجنائية في هذه الأنظمة، وهذا ما نتج عنه عدم إمكانية تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية، بسبب افتقاره للإدراك والإرادة المستقلة، مما يجعله مجرد أداة في يد المستخدم أو المبرمج.

2. القواعد التنظيمية الحالية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي غير ملزمة قانونيًا، ولا ترقى إلى مستوى التشريعات الملزمة التي يمكن الاعتماد عليها في مساءلة الجناة.

3. لا يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي ضمن الأشخاص الطبيعيين بسبب غياب الشخصية القانونية، كما لا يمكن اعتباره شخصًا اعتباريًا، نظرًا لعدم تمتعه بصفات مثل الذمة المالية المستقلة أو حق التقاضي، إلا أنه تتجه العديد من الأبحاث القانونية والفقهية حاليًا إلى إخراج الذكاء الاصطناعي من قائمة الأشياء الجامدة، مما يفتح المجال أمام إمكانية منحه وضعًا قانونيًا جديدًا خاصًا به.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

4. يبقى الذكاء الاصطناعي أداةً بيد الجاني الحقيقي، الذي يقوم باستخدامه لتنفيذ الجرائم، مما يتطلب مساءلة المبرمج أو المستخدم أو المصنِّع عن أي أضرار ناتجة عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. إصدار صك قانوني دولي مُلزِم يمنع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي الفتاكة ذاتية التشغيل في الحروب أو الهجمات ذات الأهداف المحددة، وذلك بالتعاون بين الدول والمنظمات الدولية.

2. إقرار تشريع وطني خاص ينظم الجرائم الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء عبر قانون مستقل أو من خلال إضافة فصل خاص بهذه الجرائم في قانون العقوبات، مع تحديد العقوبات المناسبة لها، وفقًا للاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة.

3. وضع تعريف عالمي موحّد للذكاء الاصطناعي، بحيث يكون هذا التعريف مرجعًا قانونيًا يساعد في ضبط التطبيقات المختلفة لهذه التكنولوجيا.

4. مراجعة البنية التشريعية الحالية لتتوافق مع التطورات التكنولوجية، وضمان تحديث القوانين بشكل مستمر بما يتناسب مع استخدامات الذكاء الاصطناعي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

5. الإبقاء على الرقابة البشرية في تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، لمنع اتخاذ قرارات خاطئة قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة أو كارثية.

6. وضع ضوابط قانونية تحدد مدى استقلالية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات، لا سيما فيما يتعلق بخصوصية المستخدمين وحقوقهم.

ختامًا، يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحديات القانونية في العصر الحديث، إذ إنه يفرض على المنظومات التشريعية إعادة النظر في مفاهيم المسؤولية الجنائية والتشريعات التقليدية، لضمان تحقيق العدالة ومواجهة التهديدات الناشئة عن هذه التقنية المتطورة. وبالتالي، فإن تطوير إطار قانوني واضح وعادل لتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي أمر حتمي لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيا في المستقبل.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

المراجع

أولاً: الكتب العامة

بدير، ع. م.، وآخرون .(1993) .*مبادئ وأحكام القانون الإداري* .بغداد، العراق: دار الكتب للطباعة.

رزق، ف .(1998) .*الأحكام الجزائية العامة* .بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

عالية، س.، &الدرويش، ت. ت .(2023) .*شرح قواعد القسم العام في قانون العقوبات فقهاً وقضاءً: نظرية الجريمة– المسؤولية– الجزاء* (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانياً: الكتب المتخصصة

إبراهيم، خ. م .(2022) .*التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي* (الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

حلال، د. إ .(2022) .*الذكاء الاصطناعي: تحدٍ جديد للقانون الجزائي* (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار بلال للطباعة والنشر.

الديب، أ. ب. م .(2021) .*التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء التطبيقات في ضوء القانون الدولي العام: منظومات الأسلحة ذاتية التسجيل* .بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

الديب، أ. ب. م.، &عمر، أ. أ. ع .(2021) .*دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية الدولية* .الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

سويلم، م. ع .(2007) .*رفع المسؤولية الجزائية* .الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

الشكري، ع.، &الشريفي، ح .(2023) .*المسؤولية الجزائية الموضوعية الناشئة عن إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي* .بغداد، العراق: دار المسلة.

ثالثاً: الأبحاث والدراسات

بن عثمان، ف .(2020) .*الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية* .دفاتر السياسة والقانون، (2)**12**.

الخطيب، م. ع .(2020) .*الذكاء الاصطناعي والقانون – دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري – في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017 والسياسة الصناعية الأوروبية للذكاء الاصطناعي والإنسآلات لعام 2019* .**مجلة الدراسات القانونية**، .(2020)

العدوان، م. ح. م .(2021) .*المسؤولية الجزائية عن أفعال كيانات الذكاء الاصطناعي غير المشروعة* . دراسات علوم الشريعة والقانون، .(4)**48**

العوفي، د .(2021) .*الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهاناتها على الأمن الدولي* .مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، (2)**9**.

القاضي، ر. م .(2021) .*نحو إقرار قواعد للمسؤولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي* .بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، 23–24 أيار، كلية الحقوق، جامعة المنصورة .**مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الدولي العشرون.

القوصي، ه .(2018) .*إشكالية الشخص المسؤول عن الروبوت* .**مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، (25).

اللمعي، ي. م .(2021) .*المسؤولية الجزائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية استشرافية* .بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الثاني والثمانون شهر 4(2025)
Issue 82, (4) 2025
ISSN: 2617-958X

وتكنولوجيا المعلومات، 23-24 أيار، كلية الحقوق، جامعة المنصورة. **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الدولي العشرون.

مرعي، أ. ل. س. (2022). *انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسؤولية الجزائية – دراسة تأصيلية مقارنة*. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (80)، يونيو.

المؤتمر الافتراضي الأول. (2021) *الذكاء الاصطناعي والإنسانيات الرقمية: حدود العلاقة وإشكاليات الممارسة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي*. مؤتمر معقود في 24 حزيران، دراسات حول الذكاء الاصطناعي والإنسانيات الرقمية. دار قاضي للنشر والترجمة.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1- https://ai.gov.ae
2- https://sdaia.gov.sa
3- https://www.researchgate.net